

الغربية " بحث بعنوان "الدوافع الاقتصادية للهجرة من الضفة عام ١٩٧٩م مُقدّم خلال المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الأول

الضفة الغربية " نسخة من بحث بعنوان "الدوافع الاقتصادية للهجرة من
الذي انعقد في القدس عام مُقدّم خلال المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الأول
، بتنظيم من اتحاد الجمعيات الخيرية. ١٩٧٩

المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني

الأول ١٩٧٩

اتحاد الجمعيات الخيرية

القدس

الدوافع الاقتصادية للهجرة من الضفة الغربية

دراسة أعدتها الأستاذ مدام عورتاني
مُنسق قسم الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية

لا شك أن الدوافع الاقتصادية كانت من أهم أسباب الهجرة التي عانت منها الضفة الغربية خلال سنوات الاحتلال ، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الهجرة الاقتصادية وهما : الهجرة السكانية وهجرة رؤوس الأموال . ولا يعني أن لكلا هذين النوعين من الهجرة ارتباطات مشتركة ، ولكن من المفيد أن نحاول دراسة كل منهما على انفراد .

هجرة رأس المال :

حصلت الموجة الأولى من هجرة رأس المال في خلال أيام الحرب في حزيران ١٩٦٧ وبمقدار مبالغه ، فقد بادر المودعون في بنوك الضفة الغربية إلى تحويل أموالهم موجوداتهم النقدية إلى الفرن الرئيسي في عمان وبعد سقوط الضفة في أيدي قوات الاحتلال استولت السلطة العسكرية على الموجودات النقدية لدى البنوك الغربية والتي تقدر بربح مليون دينار . ولقد قامت الحكومة الأردنية ، ممثلة بالتبك المركزي بشييد دفع ودائع الضفة الغربية ثم قررت دفع هذه الودائع لصاحبها بالتقسيم وعلى مدى عدة سنوات . وبما لا يخفى فقد أدى ذلك إلى عرقلة النشاط الاقتصادي في الضفة بشكل ملموس بل يمكن القول بأن الجزء الأكبر من هذه الودائع لم يجد أريته ثانية إلى الضفة الغربية بل استخدمت في تغطية الالتزامات التي يواجهها المواطنون من الضفة في مجالاتهم مع الخارج (للدراسة أو السفر ... الخ) أو أنها انضمت في الاستثمارات التي يمتلكها هؤلاء المودعون في الأردن ودول الخليج .

وفي السابيع والإشهر الأولى بعد الاحتلال قام المواطنون في الضفة بنقل مبالغ لا يستهان بها من مدخراتهم في الضفة وأودعوها في البنوك الأردنية خوفاً من عمليات السلب والنزاهة .

يتضح من ذلك بأن الضفة الغربية عانت منذ بداية الاحتلال من تسرب جزء كبير من رؤوس الأموال إلى الخارج ، سارت الأحوال الاقتصادية بعدئذ في تارجح بين مد وجزر لبعض سنوات لم يجزوا خلالها أصحاب رؤوس الأموال على استثمار مبالغ كبيرة في مشاريع ذات طابع أولي الأجل . ولذلك فقد

تركزت الاستثمارات على مشاريع صغيرة لا تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال وذلك خوفاً من التغيرات السياسية أو العسكرية المفاجئة . وفي إطار هذا المستوى المتواضع من النشاط الاقتصادي قام أصحاب رؤوس الأموال بتحويل مزيد من الفائض النقدي المتراكم لديهم إلى الخارج . وفي أواخر سنة ١٩٧١ دخل الاقتصاد الإسرائيلي في دوامة التضخم وذلك عند بداية الإعلان رسمياً عن تخفيض سعر الليرة الإسرائيلية بالنسبة للدينار الأردني بنسبة ٢٠٪ ثم تلاه هذا التخفيض بسلسلة من التخفيضات في نهاية الأمر إلى ارتفاع سعر الدينار الأردني من ١٠ ليرات في تشرين أول ١٩٧١ إلى ٧٨ ليرة في أيار ١٩٧٩ . ولقد كان هذا التخفيض مؤلماً للملاك التي واجهت القطاع الاقتصادي في المناطق المحتلة ، وخاصة في الضفة الغربية .

إن جوهر المشكلة هنا هو أن التجار العرب في الضفة يجدون دائماً أن أرباحهم تنال عندما يقومون في نهاية العام بحساب ما في قيمة الاستثمار مضاعفاً إليها الأرباح التي حققوها إلى الدينار الأردني فيجدون عندئذ أن الزيادة الحقيقية في قيمة الاستثمار بالنسبة لما كان عليه في بداية العام المالي لا تكاد تذكر . ويبين الجدول رقم (١) نسبة تخفيض الليرة إلى الدينار الأردني خلال سنوات التضخم . ويبدو لنا من هذا الجدول بأنه لكي يتمكن التاجر من تحقيق ربح حقيقي على قيمة رأس المال المستثمر في مشروعه فإن هذا يقضي أن يحقق ربحاً يتراوح من ٤٠٪ - ٦٠٪ على قيمة رأس ماله الذي يبدأ به عمله في بداية العام مقدراً بالليرة الإسرائيلية . وهذا يبين بوضوح حجم المشكلة والتحدى اللذان يواجهان التجار والمنشآت التجارية العاملة في الضفة الغربية والمناطق المحتلة .

الجدول رقم (١)

تطور سعر صرف الدينار بالليرة الإسرائيلية

سعر صرف الدينار الأردني

معدل سعر الصرف للدينار الأردني نسبة التخفيض الفعلي خلال العام

سنة	معدل سعر الصرف للدينار الأردني (ليرة)	نسبة التخفيض الفعلي خلال العام
١٩٧١	١٠ و ٥	—
١٩٧٢	١٢ و ٣	١٩ و ٢
١٩٧٣	١٣ و ٤	٦ و ٦
١٩٧٤	١٧ و ٢	٢٨ و ٠
١٩٧٥	٢٠ و ٥	١٩ و ٨
١٩٧٦	٢٩ و ٠	٤١ و ٩
١٩٧٧	٣٢ و ٠	٩ و ٨
١٩٧٨	٥٤ و ٨	٧١ و ٣
١٩٧٩	٦٢ و ٢	٢٦ و ٣ لسته أشهر فقط

المصدر (سجلات كرسو هنا بلس) .

يقابل هذا الوضع الكئيب وضعاً اقتصادياً مختلف تماماً في الضفة الشرقية من الأردن وبلدان الخليج حيث تدر الاستثمارات التجارية ربحاً مافياً أعلى بكثير من الضفة الغربية . فالشركات المساهمة الرئيسية والتي تدر أرباحاً هائلة في سوق الأوراق المالية تدر ربحاً مافياً على رأس المال بحدود ١٤٪ والبنوك التجارية حوالي ١٠٪ حتى أن البنك المركزي يدفع فائدة مقدارها ٨٪ على سندات التنمية (محفاه من ضريبة الدخل) . ومن الواضح أن نسب الأرباح هذه تمكن ربحاً حقيقياً لصاحبها بسبب اندسام مشكلة سعر الصرف التي يعاني منها التجار في الضفة الغربية .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المقارنة بين أوضاع الاستثمارات في كلا ضفتي الأردن لا تعفي على المستثمرين في الضفة الغربية . فقد تبين من إحدى الدراسات الحديثة أن ٧٤٪ من أصحاب المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة يستقدون أن نسبة الربح الجاه في على رأس المال في المنشآت المماثلة في الضفة الشرقية هي أعلى منها في الضفة الغربية (١) . كما أن كثيراً منهم يستقدون قدراً كبيراً من رؤوس الأموال قد نقلت من الضفة الغربية إلى الشرقية لكي تستثمر هناك . وقد عبر عن نفس الرأي عدد من مدراء البنوك الرئيسية العاملة في عمان في مقابلات مع الباحث ولكن لم يكن بالإمكان معرفة حجم هذه التحويلات لأسباب كثيرة منها عدم وجود رقابة إحصائية على نقل الأموال عبر الجسور ، سواء بالنسبة للمعاملات الأردنية أو الإسرائيلية . وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم التحويلات المالية إلى خارج الضفة الغربية قد ارتفع من ٥٨ مليون ليرة إسرائيلية عام ١٩٧٣ (٥٠ مليون دينار) إلى ٢٤٧ مليون ليرة عام ١٩٧٥ (١١٥ مليون دينار) (٢)

وكما هو متوقع فقد انعكس هذا الوضع على مستوى ونوعية النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية فمن الملاحظ أن المستثمرين يهاولون تجنب إغراق قسراً كبيراً من رأس المال في استثماراتهم الخطية لتجنب المفاقمة الناتجة عن تخفيض الليرة . وبالتالي فقد اتجهوا على نطاق واسع إلى المنشآت الاقتصادية ذات الطابع الحرفي والتي لا تعتمد بشكل رئيسي على التجهيز والمال المستأجرين ويمكن ملاحظته هذا الوضع بوضوح من دراسة الجدول رقم (٣) والذي يبين أنواع وأعداد المنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة . كما كانت في ربيع ١٩٧٨ (٣)

١٠ مقام عورتاني ، المسح الصناعي للضفة الغربية وقطاع غزة ، جامعة بيرزيت

١٩٧٩ (دراسة لم تنشر بعد)

٢٠ د . يحيى شقواره وزملائه ، اقتصاديات المناطق المحتلة في الضفة الغربية

وقطاع غزة ، والداثرة الاقتصادية في الجمعية الملكية ١٩٧٧ م (٤٦)

٣٠ مقام عورتاني ، المصدر السابق م (٢٤) .

الجدول رقم (٢)
توزيع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية بحسب
حجم طاقتها الإنتاجية
سنة ١٩٧٨

عدد المآل في المؤسسة	عدد المؤسسات الصناعية	النسبة المئوية
١ — ٩	٢٣٩٩	٧٩٢٧٪
١٠ — ١٩	١١٤	٤٦٪
٢٠ — ٤٩	٦٠	٢٧٣٪
٥٠ — ٩٩	٧	٣٠٣٪
١٠٠ — وما فوق	٧	٣٠٣٪
	٢٥٨٧	١٠٠٠

ان الإرقام الواردة اعلاه تعطي صورة دقيقة عن الاستيعاب المآلي
المحدود للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية . فهذه المؤسسات
هي في اغلبيتها الساحقة مجرد منشآت حرفية يعمل فيها صاحب المنشأة وبعض
اقربائه واولاد عدد من المآل المستأجرين ، وتبين نتائج هذه الدراسة
ايضا ان ٢٩٠٨٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية (٢٥٨٧)
مؤسسة (هي كريات تصنيع سيارات ومنشآت حياطة ، ١٤٠٣٪ معامل لوب وببلاط
ومناسير حديد ، ١٦٧٪ محلات نجارة ، ١٣٩٪ مناجل خياطة وتريكو ، ١٢٢٪ محلات
لمناعة الحديدية والمنتجات الجلدية ، ١٣١٪ مؤسسات من انواع اخرى .
الهجرة السكانية :

من الطبيعي ان الهجرة السكانية هي النوع الالم من انواع الهجرة بالنسبة
لمعافتها الاقتصادية والقومية والاجتماعية والسياسية . ولذلك سنقتصر هنا
على دراسة الابداد الاقتصادية للهجرة السكانية . يجب ان نذكر اولا ان
هناك عدة ثقات تتميز من المهاجرين اسبابا اقتصادية . ولعل اهم
هذه الثقات هي :

- ١- المآل البهريه وانصاف البهريه من مختلف المجتمعات .
- ٢- هجرة الموظفين من التحقوا بالتمل اثناء الاحتلال ثم اضلوا للاستقاله
والهجرة للخارج بحثا عن عمل افضل .
- ٣- خريجي الجامعات والمعاهد الجدد ممن يحملون موية الضفة او القدس والذين
تخرجوا خلال سنوات الاحتلال واضلوا للهجرة بعد التخرج بحثا عن العمل .
- ٤- هجرة المزارعين ممن تحولوا خلال سنوات الاحتلال الى عمال مستأجرين
(في الضفة او اسرائيل) ثم اضلوا قسم كبير منهم الى الهجرة للخارج
فيما بعد .

وسنحاول فيما يلي تحليل الطبقية الاقتصادية لهجرة كل من هذه
الجموعات على انفراد ، وان كانت جميع اشكال الهجرة تلتقي في نهايه الامر
في دفع رئيسي ينبع من تدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة وتقليلها المستمر
بالمقارنه مع الأوضاع الاكثر ازدهارا واستقرارا في الضفة الشرقية وبلدان
الخليج .

هجرة المال الفنيين :

لم يحدث هجرة ملموسة في قطاع المال الفنيين في اوائل سنوات الاحتلال ويمود ذلك لسببين رئيسيين : -

- اولا : حدوث ازدهار نسبي في سوق الماله بسبب فتح الحدود الاسرائيليه انكسار حركة الايدي العاملة العربيه . وقد ساعد ذلك على رفع مستوى الاجور بشكل حقيقي وسريع سواء بالنسبه للمال العرب العاملين في اسرائيل او في الضفة الشرقيه .
- ثانيا : تدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة الشرقيه بسبب الاضرار بالسياسيه والمصريه في الاردن ، والتي بدأت بالاحتلال الاسرائيلي للضفة الشرقيه وانتهت بالمواجهه الداميه بين المنظمات الفلسطينيه والسلطات الاردنيه في الفتره من ١٩٦٨ - ١٩٧١ . ويمكن التصرف على تطور مستويات الاجور خلال سنوات الاحتلال من خلال الجدول رقم (٣) ويتبين من هذا الجدول ان معدل الاجره قد ارتفع في اعقاب الاحتلال بنسبه كبيره وبشكل سريع .

الجدول رقم (٣)

تطور المعدل العام لاجرة المال في الضفة الشرقيه

السنة	ليرة / اليوم	دينار / اليوم
السنة		
١٩٦٧ (قبل الاحتلال)		٧٠ر
١٩٦٨	٦٥ر	٦٨ر
١٩٦٩	١٠٣ر	١٠٣ر
١٩٧٠	١١٨ر	١١٨ر
١٩٧١	١٣٥ر	١٠٨ر
١٩٧٢	١٧٠ر	١٤٢ر
١٩٧٣	٢١٨ر	١٧٦ر
١٩٧٤	٢٨٧ر	١٨٤ر
١٩٧٥	٤٤٦ر	٢١٢ر
١٩٧٦	٥٣٥ر	١٨٥ر
١٩٧٧	٧١٠ر	٢٢٢ر

وقد كان من نتائج ذلك حدوث ارتفاع ملموس في مستوى المعيشه للطبقات العاملة ، كما تقلمت كثيرا الهوه التي كانت تفصل طبقات المواطنين في الضفة قبل الاحتلال الاسرائيلي . ولكن الوضع اختلف كثيرا منذ سنة ١٩٧٢ . فمع نهاية عام ١٩٧١ بدأ ميلاد التضخم النقدي في اسرائيل بالاعلان عن تخفيض سعر الليره بنسبة ٢٠٪ ثم استمرت عمليات التخفيض في سعر الليره وبالتالي ارتفاع الاسعار بنسب لم يسبق لها مثيل في دول المذاقه . وقد انجمت نتائج ذلك على جميع القاعات الاقتصادية والسكانيه ، بما فيها فئات المال . ومع ان مستوى المعيشه للطبقات العاملة لم ينخفض مما كان عليه (بل استمر في الارتفاع) . الا ان مقارنة مستويات دخل المال

في الضفة منح الدول العربية التطوره هي التي دفعت الطبقات العالميه الى الهجرة .

ففي مقابل الاوضاع الاقتصادية المترديه والمخاريه التي سادت الضفة الغربية واسرائيل منذ اواثل السبعينيات ، فقد دخلت الضفة الشرقيه في فترة من الانتعاش الاقتصادي التي لم تصهد مثلها سابقا . وكان من اهم نتائج ذلك هو حدوث ارتفاع حاد في اجور العمال وخاصة العاملين منهم في قطاع الابنيه والاناث . ويقدر بان اجور العمال في الضفة الشرقيه خلال السنوات ٧٢ - ١٩٧٥ قد بلغت اكثر من ضعف معدل الاجور في الضفة الغربيه .

ونظرا لحرية حركة العمال عبر الحدود فقد بدأت موجة عارسه من الهجرة العماليه وشملت بوجه خاص العاملين في قطاعات الابنيه والاناث الممرانيه وقد استقر معظم العمال المهاجرين في الضفة الشرقيه ، ولكن كثيرا منهم عمل في المشاريع الممرانيه في السعوديه والتي كانت وما تزال تمانسي من نقص شديد في الايدي العالميه .

وقد ساعد على الهجرة وروج لها مندوبو الشركات الذين تواجدوا في الضفة الغربيه وبدروا بنشر الاعلانات عن حاجتهم للايدي العالميه باجور مغريه . ولم تقم السلطات الاردنيه حتى وقت متأخر بفرض اية قيود على هذه الهجرة المارسه . اما الان فقد استحدثت الحكومه الاردنيه اجراءات مكليه منعيه تليقها من خلال مفتحي العمل في الضفة استهدفت جعل عملية الحصول على فيزا للعمل في السعوديه اصعب كثيرا من ذي قبل ولكن لم تؤثر هذه الاجراءات بأي شكل على هجرة العمال الى الضفة الشرقيه من الاردن والاقامه فيها .

هجرة المولفين :

يشكل المولفين الماملون في الاجهزه الحكوميه التابعه للحكم العسكري الاسرائيلي الغالبية العظمى من المولفين الماملين في الضفة ويمتد بان عددهم في الوقت الحاضر هو بحدود ١١ الف مولف . ويوجد هناك فئة هامه اخرى من المولفين وهم الماملون في وكالة الشؤن الدوليه وعددهم في الضفة الغربيه هو ٢٤٠٠ مولف ، وستستمر باحتصار الاوضاع الماديه لكل من هاتين الفئتين من المولفين .

أ - مولفي الوكاله

كانت رواتب مولفي الوكاله اعلى بحوالي ١٠٪ من رواتب مولفي الحكومه قبل الاحتلال الاسرائيلي . ولكن الوضع النسبي لهم اختلف بشكل حاد في اعقاب الاحتلال بعد ان بدأت الحكومه الاسرائيليه بدفع رواتب شهرية لمولفي الحكومه الذين ورثتهم عن الحكم الاردني ، بالإضافة الى الرواتب التي استمرت الحكومه الاردنيه بدفعها لهم . ونتيجة لذلك فقد كان الراتب المزروح الذي يحصل عليه هذا القاع من المولفين يزيد كثيرا عما يحصل عليه مولفوا الوكاله ولكن من ناحيه اخرى فقد غلت رواتب مولفي الوكاله تزيد عن رواتب مولفي الحكومه الجدد والذين لا يتقاضون سوى الرواتب التي يدفعها لهم الحكم العسكري بنسبة تتراوح من ٣٠ - ٥٠٪ . ومن ناحيه ثالثه فان رواتب مولفي الوكاله في الضفة الشرقيه تزيد عن مستوى رواتب مولفيها في الضفة الغربيه بحوالي ٤٠٪ وعلى العموم فان اوضاع مولفي الوكاله لا تشكل دافعا لهم على الهجرة .

ب. موظفي الاجهزة الحكومية

يشكل العاملون في سلك التعليم العالي في هذا القطاع حيث ان عددهم يقدر بحوالي ٧٠٠٠ موظف - اي بحدود ٨٦٥ من مجموع الموظفين الحكوميين ، ويلي هؤلاء في الاهمية العددية موظفو الزراعة والصحة والبلديات والشؤون الاجتماعية والاعمال العامة .

يمكن بشكل عام تقسيم موظفي الحكومة من النواحي المادية الى مجموعتين وهما الذين كانوا يعملون اثنا* الحكم الاردني واستمروا في العمل بمسند الاحتلال ، ثم الذين التحقوا بالعمل اثنا* الاحتلال . وحسب اخر التقديرات فقد بلغت نسبة الموظفين الجدد بحدود ٨٦٠ من مجموع موظفي الحكومة فسي الضيف . والفرق الرئيسي بين هاتين المجموعتين من الموظفين هو فسي ان المجموعه الاولى استمرت ومنذ بداية الاحتلال (باستثناء فترة قدرها ٢٤ شهرا) يتقاضى راتبين احدهما من الاردن ، والثاني من سلك الاحتلال ولا شك ان ذلك جعل اوضاعهم المادية افضل من زملائهم الجدد بكثير ولعل ذلك هو السبب الوحيد لما يبدو واضحا من ان هذه الفئة من المواطنين كانت اكثر فئات المواطنين مناعة ضد الهجره . وكما سيتبين لنا فيما بعد فان الدخل المزدوج لهذه الفئة هو في الواقع لا يزيد كثيرا عن الحاجه الحقيقيه لتغطية التزاماتها المنحيه خاصه لكبر حجم عائلاتهم هؤلاء الموظفين وكثرة التزاماتهم نحو ابنائهم . ولذلك فان عدم دفع رواتب لهم من عمان (ان حدث ذلك) هو في الواقع كارثه حقيقيه لكثير منهم . ومع ان عددا متزايدا من طبقه موظفي الراتب المزدوج يطال الى التقاعد الا ان هؤلاء ايضا يتقاضون عندئذ رواتب عديده من الاردن والحكم العسكري الاسرائيلي ، ولذلك فان الاحوال المادية للموظفين المتقاعدين تظل مقبوله بشكل عام .

اما المشكله الحقيقيه فهي بالنسبه للموظفين الذين التحقوا بالعمل بعد الاحتلال ، وكما قلنا فان اعداد هؤلاء الموظفين ونسبتهم مما بازدياد مستمر . وقد اتخذت الحومه الاردنيه موقفا سلبيا بالنسبه لعدم هذه الفئة من الموظفين حيث رفضت صرفاية رواتب او مكافآت دوريه لهم . تتلخص مشكله هذه الدايقه من الموظفين في انهم يتقاضون رواتب مصوبه بشكل متوه على اساس الكادر الاردني الذي كان محمولا به قبل الاحتلال وعلى اساس سعر صرف الليره بالدينار عندئذ ، ومع ان طريق احتساب الراتب كانت منصفه بشكل عام عندما كان سعر الليره الاسرائيلي مستقرا خلال السنوات الاولى من الاحتلال ، الا انه حيث يمتد تراجع في القيمه الشرائيه للراتب بسبب التضخم المستمر في سعر الليره وارتفاع الاسعار بشكل جنوني منذ مالح السبعينيات فمن دراسه التقديرات الرسميه لسامل كلفه المنيه للمستهلك (انظر الجدول رقم ٤)

ويتبين لنا ان مستوى الاسعار قد ارتفع بنسبه ٤٥٣,٥٪ خلال سبع سنوات اي بمعدل سنوي قدره ٢٤,٢٪ .

الجدول رقم (٤)
تطور مثالي الأسعار للمستهلك

٧٠ - ١٩٧٨
(سنة الأساس ١٩٦٩ ١٠٠٪)

السنة	مثال سعر المستهلك
١٩٧٠	١٠٦٫١
١٩٧١	١١٨٫٨
١٩٧٢	١٣٤٫١
١٩٧٣	١٦٠٫٩
١٩٧٤	٢٢٤٫٨
١٩٧٥	٣١٣٫١
١٩٧٦	٤١١٫٢
١٩٧٧	٤٥٣٫٥

المرجع :

ويج أن ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار قد اصابا بلدان المنطقة بدرجات متفاوتة ، إلا أن رواتب الموظفين في الأردن (وبلدان الخليج) قد ارتفعت بشكل كبير بحيث تغلف الوضع المعيشي لموظفي الضفة عن زملائهم العاملين في الأردن تغلفاً ملحوظاً . وبين الجدول رقم (٥) الرواتب المأفية لمنازج رئيسيه عن الوظائف في كل من الضفة الغربية والأردن .

الجدول رقم (٥)

منازج من رواتب موظفي الحكومة في الضفة الغربية

(الرواتب مقدرة لغريجين جدد بدون خدمة أو عائله)

(الرواتب التي تدفعها الحكومة للموظفي)

الضفة ، الرواتب المقابل في الأردن)

لسيره الرواتب بالدينار دينار أردني

٨٠	٦٧	٤٥٠٠	مدرس يحمل شهادة بـ
			في العلوم والآداب
٥٦	٦٠	٣٧٥٠	مدرس يحمل شهادة دبلوم من احد
			بمناهج المسلمين
١٣٠	٨٣	٥٦٠٠	مهندس مدني
١٧٨	١٠٧	٧٢٢٠	طبيب عام
٣٣٧	١١٠	٧٣٥٠	طبيب متخصص
		٤٣٠٠	متوسط الرواتب في الضفة
		٩٨٠٠	متوسط الرواتب في اسرائيل

يتضح من الجدول السابق ان الموظفين العاملين في اسرائيل يتقاضون رواتب تزيد بحوالي ١٠٠٪ عن امثالهم في الضفة الغربية رغم ان مستويات الاسعار هنا وهناك متماثلة تقريباً . وكما هو متوقع فقد رفضت سلطات

الحكم العسكري والسياسات المتكررة للموظفين في الضفة من اجل ما رأتهم
بامثالهم في اسرائيل ولا شك ان تلك هي احدى اهم ركائز سياسة السلطات
الهادفة الى تهجير الفئات الهامة المثقفة .
ولدى مقارنة الروايات في الاردن والضفة الغربية يتبين لنا ايضا افضلية
الوضع في الاردن بشكل كبير وبفارق هنا على وجه الخصوص بالنسبة للموظفين
ذوي المهن المتخصصة مثل الالباء والمهندسين ، وبالمثل فان مشكلة موظفي
الضفة هي ليست مقتصرة على سوء احوالهم بالمقارنة مع امثالهم في اسرائيل
والاردن . فالبيوت المبنية على اساسه هي ان روايتهم لا تقف بسداً تياجهم
النسبية ، سيما كانت هذه الاحتياجات متواضعة . ويجب ان نتذكر
هنا ان الموظفين الجدد يواجهون التزامات من نوع تاسيع يتلصب
مبالغ باهله . فبعد تخرجهم والتحاقهم بالعمل ، فان هؤلاء الموظفين
يبنون بالتخاطب للزواج وامتلاك بيوت متواضعة وبما يثبتها ولدى تقييم
الوضع بالرقام نجد ان تمويل كل هذه المشاريع من الراتب يتصل عليه
الموظف الجديد من المبلغ فقد يتطلب المثل المستمر لحوالي ثلاثين سنة
من الاقتراض بان هذا الموظف لا يواجه اية التزامات نحو اماله .
اما بالنسبة للموظف الذي حل (باريقه ما) فما كاله التأسيسية واصبح
ربا لاسرة عادية فان راتبه الشهري لا يكفي لسد احتياجات عائلته المعيشية
باي شكل من الاشكال ، وفي دراسة اجريت في سنة ١٩٧٤ على تكاليف المعيشة
في لواء طوكرم تبين ان الراتب الحكومي لا يغطي اكثر من ٢٥٪ من الاحتياجات
المعيشية الاجمالية للعائلة . ويستتد بان هذه النسبة قد تدن الان الى
حوالي ٢٠٪ .

هذا بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون رواتب كالمه ولكن الوضع
اسوأ بكثير بالنسبة لمد لا يستهان به من الخريجين الجدد الذين ابتكرت
السلطات اريقه جديدة لتعيينهم بنصف او حتى بثلث راتب لفرته قد تمتد
لبضع سنوات ريثما يتم تعيينهم بروت كالمه عندما تتوفر الشواغر المناسبة
ان التقييم السابق لوضع موظفي الاجهزة الحكومية في الضفة الغربية
يعطي صورة واقعية عن احوالهم المادية المتردية . وكما هو متوقع
فان هذا الوضع قد دفع هؤلاء الموظفين الى التفكير (رغما عنهم) بالهجرة
الى الاردن ودول الخليج ، حيث يمكنهم حل مشاكلهم المادية دفعه واحده
ومع انه لا يوجد احصائيات دقيقة عن عدد الموظفين الذين تركوا وظائفهم
وما جروا من الخسائر الا ان معالم المسؤولين المالمين يقدر ان عدد من
باكثر من الف خلال السنوات ٧٢ - ١٩٧٨ .

ويجب التاكيد على ان اهمية هجرة الموظفين هي اكبر بكثير مما
توجس به اعدائهم ، فمن الناحية الاولى يجب ان نتذكر ان الموظفين
المهاجرين هم جميعا من اصحاب الامتصاصات النادرة والتي تعاني الضفة كثيرا
من تناقصها . ومثال على ذلك الالباء على اختلاف تخصصاتهم . فهجرة
الالباء قد سببت نقصا حادا في اعداد الالباء المالمين في دوائر الصحة
والمستشفيات الحكومية ، مما كان له ابلغ الاثر على مستوى الخدمات
الصحية في البلاد ، وكذلك الوضع بالنسبة للمهندسين ، الذين اكتشفوا
ان روايتهم في الضفة لا تقارن بدخل زملائهم في الاردن وبلدان الخليج

ولذلك فقد استقال وهاجر عدد كبير منهم ، وخاصة من العاملين في البلديات ودوائر للاعمال العامة .
وكما هو متوقع فقد كان مداهم المهاجرين من المدرسين في جهاز التربية والتعليم وخاصة من ذوي الاختصاصات النادرة (انكليزي رياضيات فيزياء) والذين بإمكانهم تقاضي رواتب أعلى بكثير في الخارج ولا يخفى ما لذلك من اثر على مستوى الخدمات التعليمية في مدارس الحكومه .
هجرة غربيي النعام والطعام :

تشمل هذه المجموعة قلاعا عريقا من الشباب الفلسطينيين الذين غادروا البلاد لأكمال دراستهم الجامعية اثنا الاحتلال . ولذلك فانهم يحملون الهوية الإسرائيلية ، سواء كانت هوية القدس ام الضفة الغربية . يعود ابناء الضفة الغربية بعد التخرج الى البلادتهم ينتسبون حاسا للعمل فيها وخدمة شعبهم ووطنهم ، فيقدمون باليات للعمل هناك وهناك ويبداون بالانتقال . ولكن ما يحدث بعد ذلك فهو مخيب للآمال إذ يكشف هؤلاء الغربيين بسرعة ان فرصهم في الحصول على راتب مناسب في الضفة هي صغيفة جدا ينقص النظر عن مؤهلاتهم . والسلسلة الجاكسه ، بكل بساطة ليست مضميه كثيرا بزيادة حجم الجهاز البيروقراطي المحتله عن الحد الأدنى اللازم لاستمرار سير الأمور مهما كان مستوى الخدمات العامة متواضعا . والاشك في هذه السياسة التقشفية كثيره جدا وهي تتجلى بشكل خاص في قلاع التربية والمجسه ويمكن اخذ صوره واضحه عن هذه السياسة من الجدول رقم (٦) والذي يبين عدد المراكز الجديدة التي خصصت لمكاتب التربية والتعليم في اللويه المتعلقه خلال السنه الناضيه .

جدول رقم (٦)

من الأحداث في مكاتب التربية والتعليم خلال

العام الدراسي ٧٨/٧٩

السواء	عدد المراكز الجديدة	اللو	عدد المراكز الجديدة
أولكرم	٣٠	جنين	١٥
نابلس	—	رام الله	٢٠
بيت لحم	٢٠	أريحا	—
الخليل	٤٠		

وهنا يعني ان مجموع الموظفين الجدد في جهاز التربية هو بحدود ١٢٥ موظف ، ويقدر بان عدد الموظفين الجدد في الاجهزة الحكومية الأخرى هو بحدود ٧٥ موظف ، أي ان مجموع الغربيين الذين تستوعبهم اجهزته

الحكومة في الضفة الغربية هو بحدود ٢٠٠ غريج سنويا .

يقابل هذا التحفظ الشديد في استيعاب الخريجين الجدد زيادته مضاربه في اعداد مؤلاء الخريجين بحيث أصبحت نسبة لا يستوعب منهم في الضفة لا تكاد تذكر . اذ يقدر بان عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد المتواجده في الضفة بحدود ١١٥٠ غريج سنويا . وربما يفد الى الضفة ايضا ٨٠٠ غريج سنويا من الذين يدرسون في الخارج . وبهذا يكون مجموع الخريجين من مواطني الضفة الذين يبحثون عن عمل هو بحدود (٢٠٠٠) شاب وشابه ولا شك ان هذا الرقم في اريقه الى الزيادة السريعه بسبب القدره المتزايدة لاستيعاب الطلبة في جامعات الضفة .

ولكن عدد الخريجين الذين يحصلون على اعمال لهم في الداخل هو قليل جدا . فقد ذكرنا اعلاه ان عدد الخريجين الذين يجرى تعيينهم في لوجيزه الاجهزه الحكوميه لا يزيد عن (٢٠٠) وربما لا يستوعب منهم اكثر من (٢٠٠) في القطاعات الاخرى . وهذا يعني بقا * حوالي (١٤٠٠) غريج بدونفرصه عمل في الضفة . وبالتالي فان المخرج الوحيد لهم ، كما هو متوقع بل كما هو متداول له هو البحث عن العمل خارج ارض الوطن . ومن الممكن تصور النتائج المنيقه الاثر المترتب على ذلك . ففي

الوقت الذي أصبحت الضفة الغربية احدى اهم البلدان المصدرة للكفاءات الفنيه لاقطار العالم العربي (وحتى لكثير من اقطار الغربيه) فان الضفة الغربية نفسها تعاني نقصا حادا في الكفاءات المستوجهه على ارضها ، ولعل المصوبات الجسيه التي تواجه الجامعات المحليه في استقطاب الكفاءات العلميه للسلك فيها مثلا على هذا التناقض السدي تماثيه الضفة الغربية من هذه الناحيه .

وبما ساعد على تنفيذ مخطا السلاه في تنفير الخريجين الجدد من العمل في وائهم وبالتالي تصنيف دوافع الهجره لديهم هو الاغراض الكثيره التي يجدها مؤلاء الخريجون في البلدان الغربيه المجاوره فعلمهم اذن ان يختاروا بين من يقدم عن العمل في وطنهم يشقى الوسائل ، ومن يقدم لهم الثروه والبراكز ويدغدغ فيهم احلام الشباب وفي وضع كهذا تكون الهجره امرا لا مفر منه .

الهجره الزراعيه :

لمن من اهم التغيرات التي حدثت في البنيه الاجتماعيه والاقتصاديه للضفه الغربيه في اعقاب الاحتلال هو نزوح عدد كبير من الناملين في القطاع الزراعي عن ارضهم ودخولهم الى سوق العمل المأجور سوا* في الضفة او اسرائيل . وتدل الاحصائيات الرسميه على ان عدد الناملين في القطاع الزراعي قد انخفض من حوالي ٤٦ الف عامل في سنه ١٩٦٨ الى ٣١٤ الف عامل في سنه ١٩٧٦ ، اى بنسبه ٣٣٪ (١) وقد ساعد على ذلك عدة عوامل اهمها ما يلي :

- ١٠١ ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض ما سخره الريح الى الحد الذي جعل الزراعة غير مجدية بالنسبة لتألبية المزارعين وخاصة منتجي الجبوس والمساميل المحلية ومزارعي الزيتون .
 - ١٠٢ المنافسة غير المادلة مع الانتاج الزراعي الإسرائيلي حيث ان المنتجين الاسرائيليين يتلقون دعماً كبيراً على كثير من المنتجات الرئيسية وقد كان اثر هذه المنافسة مدمراً على قطاعات رئيسية مثل انتاج البيض ولحم الدجاج والحليب والبنائخ .
 - ١٠٣ ارتفاع مستوى الاجور ارتفاعاً كبيراً أدى الى زيادة كلفة المال المستأجرين وارتفاع كلفة الفرصة المتاحة للمزارعين العاملين في ارضهم . ولذلك فقد وجد الكثيرون انفسهم في نهاية الامر مضطرين لتترك اراضيهم والبحث عن العمل خارج الزراعة .
 - ١٠٤ قيام السلطات باستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي الزراعية بمارق مختلفة ، احياناً بدواعي الأمن واحياناً اخرى لشباب الاستيطان وقد كان لهذه الاجراءات اثاراً في تقليص الانتاج الزراعي في مناطق رئيسية مثل غور اوباس والغور الممتدة من اريحا الى برده وسرح نصيه .
- اننا لسنا هنا بصدد تحليل الاوضاع المتردية للقطاع الزراعي في الضفة الغربية ، ولكن ما يهمنا هو الاشارة الى العلاقة المستترة بين اوضاع الزراعة وتزايد الهجرة من الضفة . فقد رأينا اعلاه ان أعداداً كبيرة من المال قد تركوا الزراعة الى سوق العمل المجاور ، سواء في الضفة او اسرائيل . ولقد كانت هذه الخطوة هي المرحلة النهائية للهجرة . وبعد التراجع النسبي الذي حصل في القيمة الشرائية للاجور التي يتقاضاها العمال (سواء العاملين منهم في الضفة او اسرائيل) فقد قام عدد كبير من المال الذين كانوا مزارعين فيما مضى بالهجرة من الضفة للبحث عن عمل في الخارج ، حيث ان العودة الى اراضيهم أصبحت غير مجدية أكثر فأكثر وهكذا نرى ان تدهور القطاع الزراعي قد أدى في نهاية الامر الى جعل هذا القطاع مصدراً سهلاً للعمل الرخيص (وخاصة اعمال البناء) سواء في اسرائيل او في الخارج .
- وهنا ايضا لا يمكننا حلاً مع الاسف الاشارة الى احصائيات دقيقة لتعذر وجودها ، ولكن يمكن الافتراض بان أكثر من نصف المال الذين تركوا الزراعة خلال سنوات الاحتلال (اى حوالي ١٨ الف عامل) قد هاجروا الى الخارج ، في حين التحق النصف الآخر باعمال اخرى في الضفة الغربية واسرائيل .

(١) يمكن مراجعة تقرير مفصل للباحث حول هذا الموضوع بالمعنوان التالي الزراعة في الضفة الغربية - تقييم جديد . نشره رقم (١) مادره عن جامعة النجاح الوطنية ، آذار ١٩٧٩ بالانجليزية

مكافحة الهجرة

ان العمل على كبح جماح الهجرة الفلسطينية من الضفة الغربية (وقال غزه) يتطلب دراسة واعية لجميع دوافع هذه الهجرة وطورها وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالحوال الاقتصادية . و انطلاقا من التحليل السابق للسباب الاقتصادية المنهدة للهجرة فاننا نتقدم بالتوصيات التالية :-

١- تحسين اوضاع ابلقة المولفين

ويدخل في ذلك اجراءات عديدة منها ما يلي :-
أ - تقديم الدعم للمولفين الجدد الذين التحقوا بالعمل بعد سنوات الاحتلال عدد هؤلاء المولفين في الضفة الغربية يقارب (٩٠٠٠) مولف وهذا الرقم يشمل المولفين الماملين في الدوائر الحكومية والبلديات والمناهج والمستشفيات الخاصة . وفي ضوء الدراسات المطار اليها سابقا بالنسبة لتكاليف البنية في الاراضي المحتلة فاننا نوصي بتقديم دعم شهري لهؤلاء المولفين بمعدل ٤٠ دينار شهريا لكل منهم . وهذا يتطلب موازنة سنوية قدرها ٤٣٧ مليون دينار ، ان تقديم المكننة لهذه ابلقة من المولفين يوصل الدعم لمن هم بحاجة اليه فعلا ، وهو ما لم يتم خلال السنوات الاحدى عشر الماضية .

ب - صرف الرواتب المكننة للمولفين القدامى وهي الرواتب التي لم تدفع لهم لمدة ٧٤ شهرا خلال الايام ٧١ - ١٩٧٣ . وبلاخلاف بان اصحاب هذه الرواتب هم ابلقة متميزة من المولفين تتحمل التزامات عائلية كبيرة وبالاخافه الى حل مشاكلهم المادية فان صرف هذه الرواتب اثر ايجابي على اقتصاد الضفة بشكل عام .

ج - تعديل رواتب مولفي الوكالة الماملين في الاراضي المحتلة بحيث يابق عليهم نفس الكادر المابق في الضفة الشرقية .
٢- زيادة طاقه استيعاب المال محليا :

ان من اهم ما يجب ان يفتل بال المسؤولين الفلسطينيين هو العمل على زيادة قدرة الاراضي المحتلة على استيعاب الابدى المامله الفلسطينية محليا ، بدلا من تحويلهم الى ابلقه من المال المستاجرين في اسرائيل او الضفة الشرقية . فالخالف الاقتصادي والاجتماعي الكامن في هذا الاتجاه كثيره واثات نتائج سياسية وقومية عميقه الاثر . ولا يخفى ان التوقيع على مصادره السلام المصريه الاسرائيليه والمنفردة سيزيد من هذه الخالف فكل سبيل المثال قد ترى قريبا فيضا من المال المصريين القادمين الى اسرائيل المحبك ، وباجور اقل كثيرا من المستويات الحالية وعندها سيجد (٧٥) الف عامل فلسطيني ان عليهم ان يقبلوا بالاجور البديده او يغفلوا المكان لغيرهم . والنتيجه الحتميه لهذا الوضع المرتقب هي حدوث موجة جديده وعارمه من الهجرة الفلسطينية الى الدول العربيه المطوره .

أما استيعاب المزيد من المال محليا في الضفة والقطاع فهو غير ممكن في الظروف الاقتصادية الراهنة ، فبالرغم من انعدام البطالة تقريبا الا ان القطاعات الاقتصادية الرئيسية في وضعا الراهن لا تعاني من شكله نقص الأيدي العاملة غير المدربة . بل يمكن الافتراض بان الاستقرار في تحديد الزراعة والصناعات الحرفية سيؤدي الى تخفيض الاعتماد على الأيدي العاملة في المملية الانتاجية .

وثمما يلي ملخصا للاجرامات التي يوصي باتخاذها لدعم الزراعة والصناعة في الضفة وزيادة قدرة استيعاب الأيدي العاملة محليا : -

أ . دعم القطاع الزراعي :

لا شك ان الزراعة هي إحدى أهم القطاعات التي يمكن تحقيق توسع كبير فيها اذا توفر الدعم اللازم لذلك . وعلى عكس الحال في بعض الدول العربية الأخرى التي وضعت الزراعة في مرتبة متدنية على سلم خطط التنمية ، يحسب على الفلسطينيين ان يركزوا كثيرا على التنمية الزراعية ، حتى ولو اضطروا إلى التناضي قليلا عن مقاييس الكفاءة الاقتصادية للاستثمار الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى . فالهدف الأهم لنا هو تحقيق الارتباط بالأرض بمتنسي السبل وليس مجرد الحصول على الأرباح ، وبشكل خاص يجب ان تركز خطط التنمية الزراعية على التوسيع الأفقي الهادف الى زيادة الرقعة الزراعية الى أقصى مساحة ممكنة .

هناك دراسات مفصلة للبرامج التطويرية المقترحة للقطاع الزراعي (١) وفي ضوء ما ذكرناه فان الخطط المقترحة تركز بشكل خاص على دعم قطاعات الزراعة البعلية (الزيتون ، اللوزيات ، الحنبل ، الحبوب) . ولقد كانت انماط الزراعة هذه هي الأكثر تضررا خلال سنوات الاحتلال وانا اعطي مسنا القطاع الاهتمام الكافي فان ذلك يدعم المصود ويخفف من حدة الهجرة السالية المتوقعة في النصف الثاني من هذا العام ، عندما تفتح اسرائيل ابوابها للمصال المصريين .

ان تقديم ومناقشة خطط التنمية الزراعية هو ليس من اختصاصنا في هذا المقام ولكن نود ان نستعرض بإيجاز بعض المشاريع المقترحة لتحقيق الأهداف السالفة الذكر .

- ١- مساعدة المزارعين في اعمار الاراضي البعلية ببناء الجدران الاستنادية وقترح بان يتم دفع التكاليف اللازمة كمنجبه ، وذلك على غرار مشروع الجور الزراعية الذي كانت تتبناه الحكومة الأردنية .
- ٢- تصنيف المزارعين على غرار أعداد كبيرة من اعطار الزيتون واللوزيات والحنبل والتين . ويقترح بان يكون سعر الفراس مدموما من الصندوق الوطني بنسبة تقارب ٨٥٪ .

(١) راجع :

مقام مورثاني في الضفة الغربية - تقييم جديد ، من منشورات جامعة النبطج الولائية في نابلس ١٩٧٨ (الاصل بالانجليزية) .

٥٣. مساعدة المزارعين على تأسيس وحدات آليه اقليميه تقوم بتقديم الخدمات الاليه الحديثه للمزارعين المجهزين باجور محقوله . ويشمل مسنده الخدمات الحراثة والحصاد ورش مبيدات الامراض والحشرات ومكافحة الامشاب بالكيماويات . ويحتاج ايضا دراسه امكانيه استخدام الهورمونات لقتل الحشرات الضاره .
 ٥٤. توفير القروض الموسمي والمتوسطه الاجل بفوائد زهيده للمزارعين الراغبين في التوسع بالبناء ريع الزراعيه المختلفه ، ويشمل ذلك قطاعات الزراعيه السريه والحضيات والدواجن والثروه الحيوانيه .
 ٥٥. تمهيج المزارعين وربط الاعمال علي تأسيس مناعات زراعيه مطليه ذات مستوى جيد ، ويشمل ذلك تحديث محاصر الزيتون على اسس موزونه وكذلك تمهيج المنتجات الزراعيه .
 ٥٦. مساعدته المطلس المطليه في عقد الدارق الزراعيه وهذا يساعد في نفس الوقت على استيعاب اعداد اكبر من الايدي العامله في مجالات منتجه .
- ان تنفيذ المشاريع المقترحه اعلاه يتطلب مزيدا من الدراسات التفصيليه وينصح بان يتم تكليف خبراء مختصين بمقيمين في الحقله القريبه باعداد الدراسات اللازمه .
- ب. دعم القطاع الصناعى :

اغرضا سابقا الى ان القطاع الصناعى كان من اكثر القطاعات الاقتصاديه تنمرا اثناء الاحتلال وقد انعكس ذلك على التكوين البشرى للمؤسسات الصناعيه في الحقله ، والتي اقتصر بشكل رئيسي على الصناعات الحرفيه الخفيفه . تحتاج الصناعه الصناعيه الى توفير الدعم البشري لها بشروط محقوله تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصاديه المتميزه السائده في الاراضي المحتله .

كما يجب اعاده النظر في بعض السياسات والاجراءات الخاصه بدمول منتجات الحقله والقطاع الى الأردن والبلاد العربيه . فلا شك ان كثيرا من هذه الاجراءات قد تصدت في تأثيرها الاغراض الاطليه لها واضرت بالصناعات الوطنيه ، ويتطلب هذا الكلام ايضا على المنتجات الزراعيه .

ولتسهيل التعامل مع القطاع الصناعى والزراعي في الحقله والقطاع فاننا نقترح تشكيل هيئات فنيه مطليه واحده في الحقله والثانيه في القطاع تكون مهمتها الرئيسيه تقديم الدراسات والتوصيات لمؤسسه التمويل الفلسبايني التي سيرد ذكرها فيما بعد .

ج. توفير التمويل لاغراض الاسكان :

ان المشكله الاسكان في الحقله ذيولا سياسيه ووطنيه ذات اهميه قصوى فلا يخفى ان توسيع رقعه البناء في الاراضي المحتله هو من اهم وسائل المبود وحمايه الارض ضد موجات الاستيطان . هذا بالإضافة الى ان هذه المشاريع تحل فائقه السكن التي يعانيها كثيرا من المواطنين في المدن والقرى على حد سواء .

د • تأسيس صندوق الدعم الفلسطائني :

يتطلب القيام بالنهام المذكوره اعلاه (في الزراعة والصناعه والسكان
تأسيس جهاز متخصص يناد به كل ما يتعلق بعمليات الاقتراض والدعم المالي
للمواطنين في الاراضي المحتلة هو يشرف على هذا الصندوق مجلس من الامناء
تكون اول واجباته وضع نظام اساسي يبين كيفية عمل الصندوق المقترح والاغراض
التي سيمضي الي تحقيقها وسلم الاصوليات لها •
ونظرا للحايه المتخصصه لعمليات الاقتراض فاننا نقترح ان يؤسس في
الصندوق ثلاث دوائر مهمه مسعقله للتعامل مع قطاعات الزراعة والصناعه
والتجاره والسكان •
ونظرا لتمييز وجود الجسم الإداري للصندوق على الارض الفلسطائنيه في
الوقت الحاضر لذا فان افضل مكان اخر هو وضع مقره بشكل مؤقت
في عمان ، الا انه يجب ان يمين للصندوق لجان استثماريه من الخبراء
المقيمين في الضفة الغربيه • كما يجب ان يتم تحقيق تنسيق كامل
مع الغرف التجاريه والصناعيه والمجالس المحليه في الضفة •